رئيس مجلس القضاء الأعلى في حديث للجزيرة:

عناية خادم الحرمين وسمو ولي عهده بالقضاء لاتخفى على أحد

ندوة رؤساء المحاكم ستحقق إن شاء الله نتائج مجدية

الرياض – حمد الجمهور.

نوه سماحة رئيس مجلس القضاء الأعلى الشيخ صالح بن محمد اللحيدان بعناية خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده بالقضاء في المملكة وقال إن تلك العناية لاتخفى على أحد مشيراً إلى أن القضاء في المملكة عادل ويستند الى شريعة الله ..واعتبر سماحته في حديث للجزيرة إنعقاد ندوة رؤساء المحاكم في المملكة مبادرة كريمة موفقة من معالي وزير العدل ، ومن المنتظر أن تتمخض إن شاء الله عن نتائج مجدية وطيبة .

وأضاف أن القضاء بحاجة إلى لقاءات متكررة بين كبار رجاله لعرض المشاكل والعقبات التي تواجههم والتشاور في الحلول ..وفيما يلي نص الحديث.

دولة التوحيد قامت على يد الشيخ محمد بن عبد الوهاب والامام محمد بن سعود

وقال سماحته ان الدولة السعودية قامت منذ اكثر من قرنين ونصف على الإسلام حينما تعاهد على ذلك رجلان صالحان مصلحان هما الإمام محمد بن سعود والشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمهما الله ، ولئن كانت العقيدة والشريعة هي الأصول الكلية التي نهضت عليها الدولة فان تطبيق هذه الأصول تمثل في التزام المنهج الإسلامي الصحيح في العقيدة والفقه والدعوة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وفي القضاء والعلاقة بين الحاكم والمحكوم وبذلك كانت الدولة السعودية نموذجاً متميزاً بين دول العالم في السياسة والحكم في التاريخ السياسي الحديث .وجعلت تطبيق الشريعة الإسلامية اساساً للحكم .

○ نأمل من فضيلتك إلقاء الضوء على هذا النهج الذي رسمته هذه الدولة المباركة منذ تأسيسها ؟

الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على إمام المتقين وقائد الغر المحجلين نبينا محمد وعلى آله وصحابته والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد فقد اطلعت على هذه الفقرات الثلاث المتمثلة في أساس وقاعدة قيام دولة التوحيد على يد العالم المجدد شيخ الاسلام محمد بن عبد الوهاب والامام المجاهد محمد بن سعود رحمهما الله . علمان من أعلام الأمة الاسلامية غيّرا بإذن الله وجه جزيرة العرب بعد ان كان كالحاً تظله غمامة مزيج من البدع والضلالات والجهل والعصبيات الجاهلية فأشرق بدعوة التوحيد وتقشعت عنه سحب العدوان والسلب والنهب وشع فيه نور الأمن وضياء الهدى وانطلقت في ظل دعوتهما طلائع الدعوة والجهاد حتى تكون لهما في قلب الجزيرة دولة جددت للمسلمين آمال عودة مجد الاسلام ورفعت راية الجهاد عالية خفاقة وشاع في سهول نجد ورباها الأمل المشرق وقامت سوق العلم في حواضرها تمزقت سحب الباطل وقتام الشرك من وهج شمس العقيدة الصافية وتدفق نمير الشريعة العذبة وسرعان ماردّد صدى دعوتهما العلماء المخلصون في جزيرة العرب وخارجها وانتفع من شاء الله له الانتفاع بهذه الدعوة المباركة فأخلص لله العبادة ودعا اليها فوصل نورها الى اقصى بلاد الاسلام في الغرب والى الشرق الاسلامي في الهند ولانزال بحمد الله نتفيأ ظلال دوحة التوحيد ونرتوي مما فجرته الدعوة في موردها العذب .

ان المنهج الذي قامت عليه الدعوة السلفية في نجد ثم شمال غالب الجزيرة لمنهج كفيل بإذن الله ان يحقق الله به النصر والتمكين في الارض لمن احسن تطبيقه واخلص لله في ذلك انه منهج الرسالة الكريمة والحنيفية السمحة الذي سار عليه أحفاد مؤسس هذه الدعوة وتعاون عليه أحفاد الامام المجدد بالتعليم ونشر المعرفة ودعوة الناس الى الهدى واحفاد الامام مؤسس الدولة بتنفيذ احكام الشريعة ونصرة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وقمع الباطل وقطع دابره ونشر الامن وحماية ضروريات الحياة فكان حال هؤلاء الاحفاد كما قال الأول :

اذا مات منا سيد قام سيد
يقول بما قال الكرام فعول .

وهكذا كلما رحل حامل اللواء يسلمه من خلفه بيد أمينة تحتضنه وتدافع عنه فالحمد لله اولاً وآخرا ونسأل الله ان يجعلها حلقات متتابعة متماسكة متمسكة بالحق قائمة بالعدل انه سبحانه قريب مجيب هذه نبذة عن بعض ما يمكن قوله عن منهج هذه الدولة المباركة ..

عناية خادم الحرمين بالقضاء

○ يعد القضاء من المرافق الحيوية المهمة التي تمس حياة البشر ، على ضوء ذلك كيف يرى فضيلتكم هذا الدور لبناء المجتمع الإسلامي المتميز؟

أما أمر القضاء وماله من اثر في حياة الناس فإن القضاء في المملكة العربية السعودية اذا أراد انسان ان يتحدث عنه فليتحدث عن القضاء الاسلامي وهو القضاء المعتمد على ادلة الكتاب والسنة وقواعد الشريعة واصولها وفي ذلك العدل والرحمة ، وان كل امة وكل مجتمع محتاج لقضاء يفصل في المشاكل ويؤخذ به الحق من القوي للضعيف ولايستطيع أحد ان يخرج عن سلطانه ولاقوام لحياة كريمة الابه ولايتمثل هذا بحق الافي قضاء إسلامي مستنده شريعة الله بين عباده وكل دولة لايكون القضاء فيها نزيها مهيمنا على كافة مشاكلها فهي دولة ناقصة مقومات الكمال ودولتنا بحمد الله تتمتع بقضاء عادل كريم وترعى هذا المرفق الرعاية الكاملة ، وعناية خادم الحرمين الشريفين وولي عهده وحكومته بهذا الجهاز الهام لاتخفى ولله الحمد على أحد كما ان ثقة الدولة بكامل اجهزتها بهذا القضاء ظاهرة جلية واننا لندعو كافة دول المسلمين للأخذ بما عليه المملكة في قضائها لأن القضاء بمنهج الشريعة الاسلامية هو الذي يحقق الله به الأمن التام على الضروريات الخمس لاحياة سعيدة شريفة بدونها وبالقضاء بمنهج الشريعة يأمن الناس على دمائهم واعراضهم وأموالهم فنحمد الله في بلادنا على هذه النعم العظيمة ونسأله تعالى ان يحفظها لنا ويوفق ولاة امرنا لمزيد العناية بها .

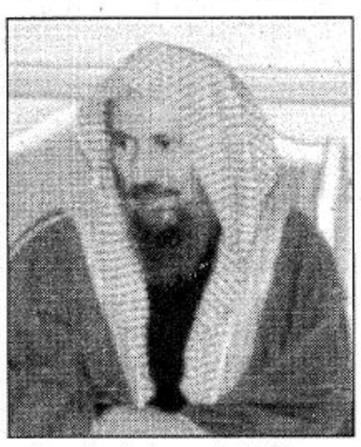

○ الشيخ صالح بن محمد اللحيدان ○

أعمال الندوة

○ يحرص معالي وزير العدل على إتاحة الفرصة أمام اصحاب الفضيلة رؤساء المحاكم في المملكة للاجتماع وتبادل الرأي والمشورة حول بعض الأمور التي تتعلق بسير الأحكام والإجراءات في كافة المحاكم بقصد الوصول إلى رؤية مشتركة حولها ولتلمس مواطن تطوير أعمال المحاكم ومن بينها انعقاد مثل هذه الندوة على مستوى المملكة فما رؤية فضيلتكم حيال آثار ونتائج مثل هذه اللقاءات على الجهاز القضائي ؟

واخيراً فانني اقوال عن الندوة التي سوف يتم انعقادها يوم السبت السادس من شهر ذي القعدة إن شاء الله من اجل تبادل الرأي بين رؤساء المحاكم وعرض الآراء ومناقشتها واقتراح احسن مايمكن من السبل للنهوض بشأن القضاء اقول ان هذا عمل جميل ومبادرة كريمة موفقة ان شاء الله ومعالي وزير العدل الدكتور عبد الله بن سماحة شيخنا رئيس القضاة والمعاهد العلمية والكليات والجامعة الاسلامية في المدينة ومفتي المملكة والمشرف على تعليم البنات رحمه الله أقول ان وزيرا ذاك والده حري بالمبادرة لكل عمل خير وسبيل مبارك والقضاء بحاجة الى لقاءات متكررة بين كبار رجاله ليعرض كل واحد ما واجهه من مشاكل وما اعترض عمله من عقبات والاستفهام عما غمض عليه من المسائل والتشاور والمشاورة في امور القضاء سنة للعلماء قديمة وكانت المشاورة معروفة لدى قضاة الاندلس وإن لم تكن بهذه الصفة لكنها ذات اثر فعال وثمرة جليلة .

وان المنتظر ان تتمخض هذه الندوة عن معان كريمة ونتائج مجديه وسوف يرجع المجتمعون ان شاء الله وقد اثلج صدورهم ماتوصلوا اليه وعادوا بتصور واضح ورضوا عما وصلوا إليه وانا لنرجو أن يتكرر هذا اللقاء ولذكر مقاصد كادت ان تحصل لمثل ذلك في عهد سماحة والد معالي وزير العدل شيخنا الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله فقد كان عازماً على عقد ندوتين في السنة واحدة في موسم الحج في مكة يحضرها جمع من القضاة واخرى في الرياض يحضرها من لم يحضر ندوة مكة وقد نفذ ذلك ابنا سماحته رحمه الله معالي الشيخ ابراهيم بن محمد ابان توليه وزارة العدل ومعالي الدكتور الشيخ عبد الله بن محمد وزير العدل الذي دعا لعقد هذه الندوة المزمعة. أسأل الله ان يجعلها ندوة مباركة وان يجعل آثارها على القضاء والقضاة كريمة وان يرينا جميل أثرها وكريم نتائجها في سرعة حل المشكلات وانجاز القضايا وسعة مدارك القضاة واتساع نطاق التعاون بينهم وبين غيرهم والقادر على كل شيء وبيده مقاليد الامور كلها والحمد لله رب العالمين وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم .

وكيل وزارة العدل:

خطة مرحلية لإدخال التقنية في أعمال المحاكم

الرياض: واس:

اعرب وكيل وزارة العدل عبدالله بن محمد اليحيى عن ثقته بتوصل الندوة العامة لرؤساء المحاكم في المملكة العربية السعودية التي تعقد اليوم السبت في الرياض الى التوصيات الكفيلة ببلوغ افضل المستويات في أداء المحاكم والدقة والسرعة في الانجاز وتنظيم العمل وتوحيد الاجراءات في المحاكم حتى يكون المراجع على وضوح تام فيما قد يشكل عليه نتيجة للاجتهاد الاداري في بعض الأمور.

وأكد وكيل وزارة العدل ان الوزارة اعدت خطة عمل مرحلية لإدخال التقنية الحديثة من الحاسب الآلي في الأعمال الادارية للمحاكم وكتابات العدل كما انها تعيد دراسة الاجراءات الادارية المتبعة في المحاكم وكتابات العدل للرقي بمستوى الاجراء والعمل على سرعة الانجاز..ولفت الى ان وزارة العدل حريصة على دعم المحاكم بالأيدي العاملة المساعدة للقضاة وكتاب العدل مبينا ان التطور الحالي في اعمال المحاكم يسير وفق خطة وضعتها وزارة العدل لمواكبة التزايد المستمر في اعداد القضايا والانهائيات المعروضة على المحاكم.

وعول وكيل وزارة العدل في الوصول الى رؤية مشتركة تخدم المصلحة العامة للمحاكم في المملكة على النتائج الايجابية للندوة العامة لرؤساء المحاكم التي اعتبرها فرصة للتباحث وتبادل الرأي والمشورة حول ما يهم مصلحة العمل في المحاكم.

رئيس المحكمة الكبرى بالرياض:

تطور العمل القضائي يستلزم طرح المزيد من الأفكار

الرياض: واس:

بين رئيس المحكمة الكبرى في الرياض سليمان بن عبدالله آل مهنا تطور العمل القضائي في المملكة العربية السعودية تطورا ملحوظا خلال السنوات القليلة الماضية مرجعا ذلك الى تطور النشاط الانساني وتنوع أساليبه.

وابان ان هذا التطور يستلزم معه طرح المزيد من الأفكار وبذل المزيد من الاعمال والتضحيات بهدف الوصول الى اقامة العدل مع ضمان اليسر والراحة للمواطن وازالة ما قد يعترض في وجهه من مشقة.

وأعرب عن أمله في أن تؤدي الندوة العامة لرؤساء المحاكم في المملكة العربية السعودية الى نتائج مثمرة مرجوة ملاحظا ان رؤساء المحاكم في المملكة أهل لبلوغ الأهداف المنشودة لأنهم اصحاب تجربة واسعة وخبرة كبيرة في الميدان القضائي مما يرجى معه طرح الاقتراحات المهمة والرؤى النافعة.

تحديث طرق التقاضي بما يواكب تطور المجتمع

بقلم: الشيخ
عبدالمحسن بن ناصر العبيكان
(المفتي القضائي بوزارة العدل)

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لانبي بعده أما بعد فإن عقد ندوة رؤساء المحاكم والتي يرعى افتتاحها صاحب السمو الملكي الامير الجليل سلمان بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض – حفظه الله – من أهم الخطوات المباركة التي خطتها وزارة العدل للرفع من مستوى التقاضي في المملكة العربية السعودية لأن القضاء عمل متطور ومتجدد يواكب قضايا الناس المختلفة حيث ان لكل عصر مشكلاته وقضاياه فمن الضروري تحديث طرق التقاضي بما يواكب تطور المجتمع ومن الطرق الموصلة الى ذلك هذه الندوة التي يحصل فيها طرح مقترحات وآراء القضاء وما يبدونه من حلول لبعض المشاكل الحادثة التي تحتاج الى وضع حلول لها مناسبة لهذا العصر في اطار الكتاب والسنة والقواعد الفقهية وآراء فقهاء الاسلام فالحكم الشرعي واحد لايتغير وانما تتغير الطرق الموصلة اليه ونحن في حاجة ماسة لايجاد الطرق الحديثة المناسبة لهذا العصر للتوصل بها الى اصدار الاحكام الشرعية واعادة الحقوق الى اصحابها بأيسر طريق وأدق وسيلة فمن المعلوم أن وجود هذه المخترعات الحديثة وتنوع تعامل الناس بأسبابها ووجود معاملات حديثة كثيرة معقدة في هذا العصر تستوجب البحث عن الطرق المناسبة لتمييز الحق من الباطل عن طريق الاجهزة الحديثة وأهل العلم والاختصاص بها والاستعانة بهذه الخبرات وعدم الجمود على الطرق القديمة التي قد لايتناسب كثير منها مع المشاكل الحادثة وهذه الندوة المباركة فرصة جيدة للدراسة الدقيقة لوضع القضاء في هذه البلاد والتوصل الى اصدار قرارات ومقترحات لتحسين الوضع والرفع بمستوى القضاء وأهله وشرح ما تعانيه المحاكم والقضاة من مشاكل من خلال هذه القرارات والمقترحات لولاة الأمر في هذه البلاد المباركة وعلى رأسهم خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود أيده الله ووفقه لكل ما فيه عز الاسلام والمسلمين .

وفي الختام اسأل الله أن يوفق جميع القائمين على هذا العمل المبارك الى الاصابة في القول والعمل وعلى رأسهم معالي وزير العدل ومعالي رئيس مجلس القضاء الأعلى والله الموفق والهادي الى سواء السبيل وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله محمد وآله وصحبه وسلم.

مصدر القضاء الإسلامي لايزول

بقلم: الدكتور صالح بن عبدالرحمن المحيميد
(مساعد رئيس محاكم القصيم)

الحمد لله الذي أحاط بكل شيء علماً واحصى كل شيء عدداً والصلاة والسلام على محمد الذي ترك أمته على محجة بيضاء ليلها كنهارها لايزيغ عنها إلا هالك. اما بعد: فإن الاسلام عني بالقضاء عناية فائقة واولاه ما يستحق من الرعاية والاهتمام.

فمن حيث مصدر القضاء جعله ثابتاً لايزول وهو كتاب الله وسنة رسوله التي هي وحي يوحى واليهما يرجع القضاء الى قيام الساعة ومن حيث القاضي فقد جعل الاسلام أول قضاته اشرف الخلق على الاطلاق وهو رسول البشرية فكان يقضي بين الناس بنفسه مع ما انيط به من اعمال تنوء بحملها الجبال لكن تولى القضاء ولم يكله الى غيره لاهميته في حياة الناس ولأنه الميزان العدل الذي اذا نصب وقام كما أراد الله انتشر الحق والعدل وانحسر الظلم والعدوان وقامت الحياة كما اراد الله وهكذا فقد قام عليه الصلاة والسلام بالقضاء واسسه على أصوله الراسخة ثم من بعده تولاه من يلي رسول الله وهو أبو بكر الصديق ومن بعده عمر بن الخطاب رضي الله عنهما ثم تولى هذا المنصب من بعدهما من يقع عليه الاختيار من ولي الامر الذي يعتبر من يتولى القضاء نائباً له فيه ومن هذا يظهر العناية الشديدة فيمن يتولى منصب القضاء وانه ينبغي ان يكون الأفضل علماً وعقلاً ودينا. وقد اختلفت الاحوال في تاريخ الامة الاسلامية عبر القرون فتارة يقوم الحق وينتصر وأخرى ينحرف قليلاً فيحصل الخلل والفوضى والظلم ومن الثابت أن من يريد الاصلاح يبدأ باصلاح القضاء. ولما وصل الامر الى العصر الحديث وتولى زمام الامور الملك عبدالعزيز آل سعود رحمه الله اتبع السنة في العناية بالقضاء والقضاة عناية شخصية وبناه على أصوله الصحيحة واختار له أفضل من يجد به علما ودينا وخلقاً وفي عهده تأسس نظام القضاء وشئونه وكان الأمر كما هو متوقع اذ تحقق خير كثير من العدل والحق والرضاء والطمأنينة وسار ولاة الأمر من آل سعود على ما كان يسير عليه أبوهم حتى استقر الأمر بيد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز –حفظه الله– الذي بارك المسيرة ودفعها ولم يكن بعيداً عنها اطال الله عمره وهو على صلة وثيقة بالمحاكم يعرف عنها الجليل والحقير لذا فلا غرابة أن يولي القضاء والقضاة ما يستحقون وقد فعل ولامجال في هذا المقام لذكر الحسنات سوى واحدة وهو اختيار الدكتور عبدالله بن محمد بن ابراهيم آل الشيخ وزيرا للعدل فهو اختيار موفق جداً والحمد لله وقد عمل بصمت ليلاً ونهاراً في رفع مستوى القضاء بل اني اظن ان هم المحاكم يلازمه في النوم واليقظة وقد عمل اعمالاً منظورة واعمالاً سوف تنظر ان شاء الله وجنى محبة جميع العاملين في وزارة العدل وما يرتبط بها من المحاكم والقضاة بل وتفاعل الجميع مع ما يهدف اليه وكان من اهم ما عني به ندوة رؤساء المحاكم ومنذ وقت طويل وهو يحضر لها تحضيراً صحيحاً باستكتاب القضاة ورؤساء المحاكم وغيرهم عن معوقات العمل والمقترحات التي تدفع القضاء للامام وقد تفاعل الجميع مع طلبه وكتب كلّ ما لديه وما يراه وسوف يعرض ان شاء الله على اصحاب الفضيلة رؤساء المحاكم في الندوة المباركة والتي نأمل أن تخرج بتوصيات عالية تحقق ما يصبو اليه ولاة أمرنا وما نحب أن يكون عليه القضاء في المملكة من الضبط والاتقان والانجاز وفي الحقيقة ان رؤساء المحاكم هم اخبر من غيرهم بحكم معاناتهم وطموحاتهم وسوف يتحقق على ايديهم خيراً كثيراً وقبل الختام احب ان اسأل الله الرحمة لرئيس القضاة الشيخ محمد بن ابراهيم آل الشيخ فقد اثر في القضاء والقضاة تأثيراً بالغاً ولاتزال آثاره باقية وسوف تبقى ان شاء الله رحمه الله رحمة واسعة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

القضاء من ضرورات الحياة

بقلم/الشيخ عبدالرحمن بن عبدالله العجلان
رئيس محاكم منطقة القصيم

الحمد لله نحمده ونستعينه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لاشريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم وبعد، فإن من سعادة الأمة أن يكون فيها من العلماء طائفة مهتمة يختص عملها بتنوير عقول الناس بالمعارف الحقة وتحليتها بالعلوم الصافية بكمال الدقة، لايألون جهداً في تبيين طرق السعادة والسلوك بهم في جوادها. وان من الحقائق المؤكدة أن المملكة العربية السعودية هي الدولة الوحيدة في العالم العربي والاسلامي التي يقوم الحكم فيها وفق أحكام الشريعة الاسلامية نصاً وروحاً، الأمر الذي بوأها مكاناً مرموقاً على المستوى الدولي وحقق لها الأمن والرخاء والاستقرار والبناء المنتظم على المستوى الداخلي، فغدت نتيجة لذلك محط انظار العالم وموضع الاحترام والتقدير. ومما لاشك فيه أن وزارة العدل وهي الوزارة التي اوجدت من أجل تطبيق أحكام الشريعة فيما يكون بين أفراد الامة من منازعات، وهي بحكم رسالتها المقدسة ودورها الفعال في المجتمع أصبحت أصدق مرآة تعكس للعالم كله صلاحية النظام الاسلامي وشمول أحكامه وأنها خير ما يحقق العدل بين الناس في كل زمان ومكان. ولايخفى على أحد أن الغرض من القضاء هو اقامة العدل الذي قامت به السموات والارض ومن أجل حماية الحقوق وصيانة الأنفس والأموال والاعراض وحسم الخلافات وفقاً للاحكام الشرعية. والقضاء بالشريعة الاسلامية ضرورة من ضرورات الحياة في الدول والمجتمعات، إذ لا دولة ولاعمران ولاحياة مطمئنة مستقرة من دون قضاء. واذا فقد القضاء في أية دولة أو مجتمع فقد عمت الفوضى وضاعت الحقوق واختلت الموازين واختفت كثير من معالم الحياة واهتزت العدالة وفقد الاستقرار وساد الظلم والطغيان وتحولت حياة الناس الى نكد وشقاء وصراع غير متكافىء ولاعادل بين القوي والضعيف والظالم والمظلوم.

والانسان العاقل السوي يدرك هذه الحقيقة ويشعر بها مهما كان مستوى تفكيره ومقدار تجاربه. كما ان القضاء أولاه الاسلام عناية فائقة واعتبره الركن الثاني من اركان الحكم الاسلامي الى جانب الامامه ولاوجود للدولة الاسلامية من دون قضاء اسلامي. ولأهمية القضاء وجلالة قدره وسمو أهدافه فقد قام به انبياء الله ورسله الى خاتمهم نبي الرحمة محمد بن عبدالله صلوات الله وسلامه عليه وعليهم اجمعين، ومن بعده قام به خلفاؤه الراشدون وصحابته المقربون. والقضاء في الاسلام ولاية من الولايات والمقصود بالولاية هي مسئولية واختصاص ولي أمر المسلمين –اساساً– يفوضها الى من يراه أهلاً لذلك. ولقد كان الملك عبدالعزيز –رحمه الله– عند بداية توحيد هذه البلاد يحمل في نفسه جملة قناعات يرتكز عليها ويتحرك على ضوئها. من هذه القناعات أن الوحدة السياسية والجغرافية لأية دولة ليست هي الركيزة الوحيدة لبقائها واستمراريتها وتأثيرها وانما لابد ان تكون الى جانبها وحدة تشريعية سليمة يكون من مقتضاها وحدة قضائية سليمة ايضاً شكلاً ومضموناً. ومن هذه القناعات ايضا ان القضاء في الاسلام الذي حمل رايته وأعلن قيام الدولة على اساسه ومن أجله لتصل حاضرها بماضيها انما هو الركن الثاني من اركان الحكم الذي تسلّمه بعد معاناة كبيرة وبعد جهاد وجلاد لانزال ننعم – ولله الحمد– بما حققه –يرحمه الله– من عز وأمن واستقرار ورغد عيش وقد نهج ابناؤه من بعده هذا المنهج الى عهد خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين واخوانهما –يحفظهم الله– يحملون الراية ويحكمون شرع الله على الصغير والكبير والغني والفقير، اسأل الله تعالى ان يديم على هذه البلاد أمنها واستقرارها ورخاءها.

ان القضاء في هذه البلاد بدأ ولايزال قوياً –ولله الحمد– بفضل الله ثم بعزيمة قادتها يحفظهم الله الذين ينفذون احكام القضاء وقد مر القضاء بهذه البلاد بمراحل تطوير وتجديد بما لايتعارض مع احكام الشريعة الاسلامية المطهرة، وكان لانشاء رئاسة القضاة بعهد الملك عبدالعزيز – طيب الله ثراه– الاثر الكبير في تنظيم القضاء وصدور الانظمة المتعلقة بتشكيلات المحاكم والمؤسسات شبه القضائية المرتبطة بها مثل بيوت المال وكتابات العدل وبيان اختصاصاتها وتحديد صلاحياتها وواجباتها ودرجاتها وأساليب وقواعد عملها.. إلخ ثم بعد انشاء وزارة العدل استمر التنظيم والترتيب وزادت المحاكم لازدياد النمو السكاني وتوسع المدن وتشعب المعاملات ولايزال التنظيم والترتيب مستمراً تبعاً لما يستجد من امور وفقاً لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين وفقه الله لما يخدم المواطنين والمقيمين. وقد دأبت وزارة العدل على الأخذ بهذا المبدأ. وقد كان للاجتماع الأول لرؤساء المحاكم الأثر الايجابي في تسهيل الكثير من الاجراءات المعمول بها. وهاهي الآن وزارة العدل عقدت العزم –ان شاء الله–على عقد الندوة الثانية لرؤساء المحاكم خلال الفترة من 6–9 من شهر ذي القعدة لهذا العام 1417هـ والذي سيكون –ان شاء الله– فرصة كبيرة لتبادل الرأي والمشورة بين معالي وزير العدل ووكيلي الوزارة واصحاب الفضيلة رؤساء المحاكم حول الأمور التي تتعلق بسير الاحكام والاجراءات وبحث ما يعيق حسن اداء العمل بالمحاكم، والخروج –ان شاء الله– بتوصيات مفيدة بهذا الشأن.

وبهذه المناسبة أحب أن انوّه بما يقوم به معالي وزير العدل الدكتور/ عبدالله بن محمد بن ابراهيم آل الشيخ –وفقه الله– من جهود حثيثة ومباركة للتطوير والتنظيم مما كان له اثر ملموس في وقت قياسي يلاحظه كل من يراجع الدوائر الشرعية.

اسأل الله سبحانه وتعالى ان يحفظ خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود وولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود وصاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود، واخوانهم والاسرة المالكة الكريمة وحكومتنا الرشيدة وان يديم على هذه البلاد أمنها واستقرارها ورخاءها.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

خواص القضاء في الإسلام

بقلم الاستاذ/ محمد سعد الخرجي
(رئيس كتابة العدل الأولى بالرياض)

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لانبي بعده وبعد القضاء كما هو معلوم من اهم مقومات الدولة وأركانها وقد عني الاسلام بالقضاء العناية اللازمة الملائمة لاهميته كركن من أهم أركان قيام الدولة.

لذا نجد ان الشرع المطهر عني بوضع الاسس والقواعد التي تكفل العدل في القضاء وصولاً الى حصول كل فرد في المجتمع على حقه المشروع في العدل ومنع الخصومة وضياع الحقوق.

ولذا نجد قوله صلى الله عليه وسلم: «البينة على من ادعى واليمين على من انكره» من القواعد الشرعية العامة التي لايمكن النظر في أي قضية بين متخاصمين الا مروراً بهذه القاعدة واستناداً عليها.

ومعلوم ان القضاء في الاسلام انما استمد اسسه وقواعده وتنظيماته من الادلة الشرعية (القرآن والسنة) واجتهاد الفقهاء حتى اصبح القضاء من التنظيم وحماية الحقوق ما أهله لاخراج الافذاذ من القضاة امثال كعب بن سوار والقاضي إياس بينما نجد القضاء في الدول والمجتمعات غير الاسلامية يستمد انظمته وقواعده من اجتهادات البشر والاقتيات من الحضارات الاخرى بل نجد ان كثيراً من هذه الحضارات التي أتت بعد الاسلام استمدت منه الكثير من قواعد التقاضي خاصة ما يتعلق بالاحوال الشخصية..ثمة خاصية أخرى مهمة للقضاء في الاسلام وهي تلك القواعد الكلية القادرة على استيعاب ما يستجد من القضايا والحوادث بتطور العصور والازمنة واختلاف الاحوال والظروف لذا نجد ان الاحكام والقواعد التي يستند عليها في القضاء الاسلامي قادرة على استنباط الاحكام والاقضية المناسبة لكل ما يستجد ويحدث.

وهذه الخاصية لاتوجد في الانظمة القضائية الاخرى غير الاسلامية كما هي في الاسلام والتي تحتاج حتى تواكب أي تطور أو حدث الى مجالس للشعب ومؤتمرات حتى يقر تنظيم معين لمعالجة قضية معينة لذا نجد ان الجريمة المنظمة ترعرعت ونمت وسط تلك المجتمعات غير الاسلامية لمعرفة اربابها مسبقاً ولعجز القضاء وقصوره عن معالجة تلك الجرائم لعدم ورود عقوبات مقرر لها بالنظام الوضعي.

اما في هذه البلاد بحمد الله فننظر لكون القضاء المستمد من الشرع المطهر له قدرة على التكيف والتطور حسب مقتضيات الاحوال وبما يناسب الجرائم والحوادث لذلك لم تترعرع الجريمة المنظمة القائمة على العصابات المتخصصة كما نسمع به في مجتمعات أخرى، ولهذا السبب عني ولاة الامر في هذه الدولة –حفظهم الله– منذ عهد الملك عبدالعزيز –رحمه الله– وبعد ذلك ايضاً في عهد خادم الحرمين الشريفين –حفظه الله– وأيده بالقضاء والقضاة حتى نضمن للقضاء استقلاله التام وان القضاء لا سلطان عليه الا سلطان الشرع المطهر تنظيماً وتعهداً..كما حظي رجال القضاء بالتكريم والاستقلال في اطار القواعد الشرعية ولذا نجد ان القضاة بحمد الله يتبعون اجهزة قضائية تتولى تنظيم اعمالهم والاشراف عليها وتطويرها وهذه الهيئات تتألف اصلاً من رجال القضاء الاكفاء المبرزين من امثال هيئة التمييز ومجلس القضاء الاعلى.

وان عقد ندوة رؤساء المحاكم ليأمل منها الخير الكثير والنتائج الايجابية ذلك ان سياسة اللقاء والحوار بين قيادات القضاء ورجال العدل سياسة حكيمة سلكها مسؤولو الوزارة وعلى رأسهم معالي الوزير – حفظه الله ووفقه لكل خير – وهذا النهج حرصاً منهم على تطوير اجهزة الوزارة بما يحقق مسايرة تطورات العصر واحتياجات العاملين والمجتمع وصولاً الى تطوير تحقيق مطالب المجتمع والافراد وحفظ الحقوق وفض المنازعات.

وليس بغريب تفاعل اجهزة الوزارة مع المجتمع عبر هذه الندوات واللقاءات فهو منهم وهم منه.

ولاشك ان امثال هذه اللقاءات كما اسلفت يؤمل منها الخير الكثير في سبيل تبادل الخبرات وتنسيق الاجراءات وتماثلها وكسر الروتين وصولاً الى تحقيق العدل والأمن والخير للجميع وصلى الله وسلم على محمد وعلى آله وصحبه.

شرع الله نعمة كبرى

بقلم الشيخ علي المحمد التركي
(رئيس محاكم الرياض المساعد)

الحمد لله وبعد: ان اجتماع رؤساء المحاكم بالمملكة فرصة طيبة للتذاكر وتبادل المعلومات والخبرات والتشاور فيما يحقق الاداء الامثل للامانة التي أوكلها ولي الأمر اليهم وهم بحمد الله أهل لذلك. كما أنها فرصة لتفادي السلبيات التي تنشأ اثناء العمل والعمل على تقليصها واراحة أولى الشأن من اصحاب الحاجات باتباع الاسلوب الامثل والافضل لحل المشكلات التي تكفل شرع الله القويم بحلها على كافة الاصعدة وكل الازمنة بما يحقق رضا الله جل وعلا أولاً ثم رضا المسؤولين وعلى رأسهم خادم الحرمين الشريفين والله جل وعلا الذي أمتن عليهم بتطبيق شرعه في وقت ندر فيه من يقوم بذلك. فتطبيق شرع الله والحكم به وبسنة رسوله المصطفى صلى الله عليه وسلم هي نعمة كبرى من الله على هذ البلاد العزيزة وأهلها تستحق منهم الشكر لله ثم لولاة الامر ويستوجب العمل على رعايتها وصيانتها واطراح ما يؤثر فيها او يضعفها.

اسأل الله العظيم ان يوفق ولاة امر هذه البلاد وجميع المسلمين الى ما يحبه ويرضاه وان يجزي خادم الحرمين الشريفين وولي عهده واخوانهما الكرام واعوانهما خير الجزاء وان يديم على هذه البلاد عزها وامنها بحفظ دينها وشكر ما انعم الله به عليها.

وصلى الله وسلم على محمد وآله وصحبه.